بيت التمويل الكويتي ش.م.ك

التقرير السنوي الثاني

الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر لعام

١٩٧٩

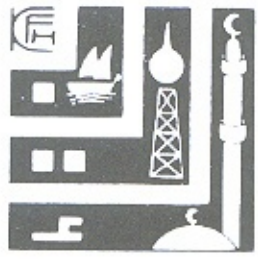

بيت التمويل الكويتي

تأسس في الكويت
بتاريخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ هـ
الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧ م

تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية ١٩٧٩

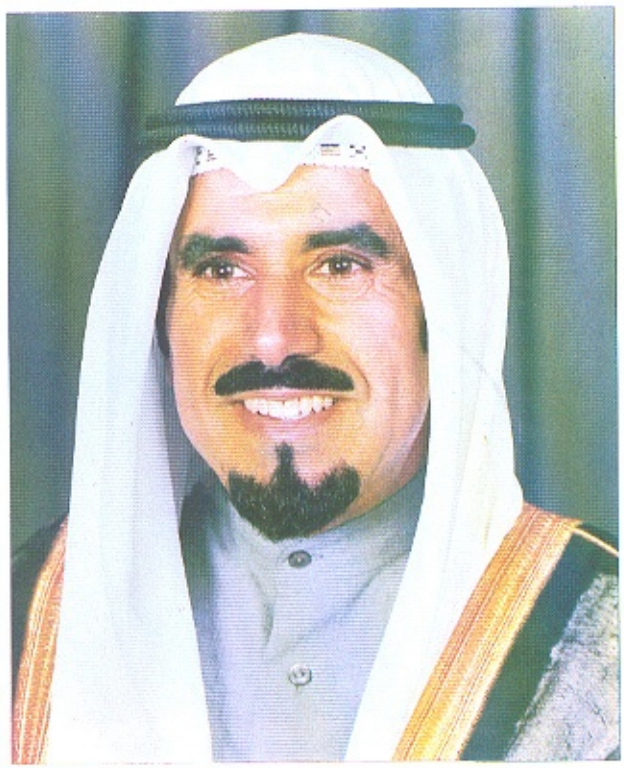

صاحبُ السّمو أمير البلاد

الشّيخ جابر الأحمد الجابر الصّباح

صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

مجلس الادارة

أحمد بزيع الياسين	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
محمد ابراهيم بوهندي	نائب الرئيس ونائب العضو المنتدب
خالد صالح العتيقي	عضو
عبدالحميد عبدالرزاق العبيد	عضو
عبدالمحسن علي الطويرش	عضو
علي عبدالكريم الفوزان	عضو
علي محمد المضف	عضو
محمد يوسف الرومي	عضو
مريخان سعد صقر	عضو
هادي هايف الحويلة	عضو

مراقبو الحسابات: مطلق مزيد المسعود وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات المساهمين الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ففي نهاية السنة المالية ١٩٧٩ يكون بيت التمويل الكويتي قد أكمل سنته المالية الثانية بنجاح ولله الحمد والمنه ،

وقد كانت الايداعات طيلة الأثنى عشر شهرا من هذا العام تتزايد بنفس الاضطراد الذي بدأ البيت به أعماله المصرفية خلال السنة المالية السابقة .

فقد بلغ عدد الحسابات والودائع الاستثمارية المطلقة حتى نهاية هذا العام ٢٠٠٥٧ حسابا تفصيلها كما يلي :

عدد	
٢١١٣	**الحسابات الجارية**
١٤٢٨٧	**حسابات التوفير الاستثماري المطلق**
٤٣٢	**الودائع الاستثمارية المطلقة محدودة الأجل بسنة**
٣٢٢٥	**الودائع الاستثمارية المطلقة المستمرة .**

وهذه الزيادات المضطردة في الحسابات والودائع الاستثمارية المطلقة تدل دلالة واضحة على أن الجمهور يرغب في المعاملات المصرفية والاستثمارية التي أتيحت له من خلال المصارف الاسلامية .

ولقد أولى بيت التمويل الكويتي إهتماما خاصا هذا العام في تطوير جهازه المصرفي والاستثماري وقد وفقت الادارات بمؤهلات تخصصية تنفيذا للهيكل الوظيفي المرسوم لتحقيق الأهداف والأغراض المنشودة .

ولقد تعين على بيت التمويل الكويتي في آن واحد أن يخطو في عمله خطوات موازية في استثمار الموارد وفي العمل على استكمال الجهاز التنظيمي في القطاعين المصرفي والاستثماري .

ففي القطاع المصرفي تعمل سبع ادارات وهي :

١) **ادارة القاعة المصرفية :** وتشمل قسم الحسابات الجارية وقسم التوفير وقسم الودائع الاستثمارية وقسم التحويلات وقسم النقد .
٢) **ادارة الاعتمادات المستندية :** وتشمل الاعتمادات المستندية والكفالات .
٣) **ادارة العمليات الأجنبية :** وتشمل المتاجرة في العملات الأجنبية .
٤) **الرقابة المالية :** وتشمل قسم المحاسبة العامة للبيت بفروعه وتسويات حسابات البنوك المحلية والخارجية ومتابعتها .
٥) **ادارة الائتمان .**
٦) **ادارة الكمبيوتر .**
٧) **ادارة الفروع .**

وقامت الادارات الآنفة الذكر بتقديم الخدمات المصرفية بصورة مرضية وكان لنجاح بيت التمويل الكويتي أثره في تفهم البنوك المحلية والعالمية لنظامنا الأساسي الخالي من الفوائد الربوية والتي تمت معاملتنا معهم على أساسه . هذا وقد بلغ مجموع الاعتمادات المستندية التجارية التي تم فتحها خلال السنة ١٤,٧٩٧,٦٥٤ دينار ، وكذلك قمنا بجميع التحاويل الخارجية والمتاجرة في العملات الأجنبية حسبما تقتضيه الشريعة الاسلامية .

وتلبية للرغبة الملحة من المواطنين من مختلف المناطق في الكويت لفتح فروع لبيت التمويل الكويتي في مناطقهم .

فقد تم افتتاح فرع الجهراء بتاريخ ١٥ صفر ١٤٠٠ هـ الموافق ٣ يناير ١٩٨٠م وسيليه باذن الله فرع الرقة وفرع آخر في مدينة الكويت ومن ثم الفروع الأخرى حال الحصول على الأماكن المناسبة .

أما القطاع الاستثماري فيضم ثلاث ادارات هي :

١) الدائرة العقارية .
٢) الدائرة التجارية .
٣) ادارة المشاريع .

يتبين بوضوح من خلال الاطلاع على الميزانية العمومية أن استخدام الموارد كان جله في مجال الاستثمار قصير ومتوسط الأجل حسب الخطة المرسومة .

وقد أخذنا بعين الاعتبار تجنب المخاطر بقدر الامكان في استثماراتنا . فقد تم تنويع هذا الاستثمار من خلال الادارات المتخصصة هادفين الى التنمية الوطنية في المجالات الآتية :

١) التمويل العقاري .
٢) التمويل التجاري .
٣) التمويل المصرفي .

وحيث أن السكن من الضروريات ، وجب علينا أن نركز على هذا النوع من الاستثمار تركيزا يتناسب مع الظرف المحلي السائد .

ومن الجدير بالذكر هنا أننا نتبع التنويع في الاستثمارات هذه . فهناك الاستثمار في الأراضي الكبيرة التي نقوم بتقسيمها وبيعها بعد التقسيم .

وهناك الاستثمار في العمارات السكنية والاستثمار في بناء القسائم السكنية والاستثمارية .

هذا وقد بلغت جملة استثماراتنا العقارية المباشرة بنهاية العام مبلغ ٣٢,٤٤٣,٦٩١ دينار وتمويلاتنا العقارية للعملاء مبلغ ٢٥,٤٩٤,٩٨٨ دينار حيث مكناهم بهذا من بناء العمارات والقسائم السكنية مساهمة من بيت التمويل الكويتي في توفير السكن حسب امكانياتنا .

أما في الاستثمار التجاري فقد قام بيت التمويل الكويتي بتنمية هذا المجال وقد بلغت جملة استثماراتنا حوالي ٢,١٠٨,٠٠٠ مليون دينار .

أما في مجال المشاريع والمقاولات :

فلقد ساهمنا في هذا النوع من التنمية حيث تعاقدنا على اقامة (١٠) مشاريع استثمارية وتجارية بمبالغ تصل الى ١,٧٥٠,٠٠٠ دينار وجاري تنفيذها .

أما بالنسبة للمشاريع الخاصة :

١) **مشروع المثنى :** الواقع على شارعي فهد السالم والهلالي ، فقد تم التوقيع على عقد التخصيص مع ادارة املاك الدولة وقطعنا شوطا في اعداد التصاميم اللازمة ، ونأمل أن نطرح المشروع في مناقصة عالمية خلال السنة المالية ١٩٨٠ ، ويمثل المشروع :

مواقف لـ ٨٠٠ سيارة
تجاري بنسبة ٢٥٪ من مساحات المواقف
سكن استثماري بنسبة ٤٢٠٪

٢) **مشروع بناية المقر الرئيسي :** في شارع عبد الله المبارك ـ تخصصت قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠م٢ جاري التوقيع على استملاكها وجاري اعداد المخططات الأولية حسب الاحتياجات الآنية والمستقبلية التي تحقق طموحات بيت التمويل الكويتي ، ونأمل في بنائها هذه السنة .

أما المجال المصرفي فقد سبقت الاشارة اليه .

وفي المجال التعاوني : استطاع صندوق الخيرات في بيت التمويل الكويتي أن يقدم مساعدات مالية تتمشى مع امكانيات الصندوق ، ونأمل أن يزداد تقديم العون الى المحتاجين عندما يزداد مورد الصندوق من الزكاة والتبرعات .

حضرات المساهمين الكرام :

يلاحظ من الميزانية العمومية المرفقة مع هذا التقرير أن الموجودات قد بلغت في ١٩٧٩/١٢/٣١ مبلغ ٨١,٥٩٤,١٠١ دينار ، وبلغت الأرباح الصافية لهذا العام بعد خصم جميع المصاريف والمخصصات مبلغ ٣,٤٧٩,٧٥٢ دينار .

وعملا بالفقرة الأولى والثانية من المادة ٥٨ من نظام الشركة الأساسي فقد تم تخصيص الاحتياطيات التالية :

ـ احتياطي اجباري ٣٤٣,٩٧٥ دينار
ـ احتياطي اختياري ٣٤٣,٩٧٥ دينار

فلذا ، نوصي بتوزيع الأرباح للمساهمين بنسبة ٢٠٪ على القيمة المدفوعة من قيمة السهم .
هذا وقد تم توزيع أرباح صافية بالنسب التالية للمودعين المستثمرين :

أ ـ ١/٨ ٩٪ للوديعة الاستثمارية المطلقة المستمرة .
ب ـ ١/٨ ٨٪ للوديعة الاستثمارية المطلقة محدودة الأجل بسنة .
ج ـ ١/٨ ٦٪ للتوفير الاستثماري المطلق

وختاما نحمد الله تعالى الذي من علينا بتوفيقه ، ونرجوه أن يتمم لنا ذلك في مسيرتنا المستقبلية .

وبعد ذلك أتقدم بالشكر الجزيل لسمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي شمل بيت التمويل الكويتي برعايته وعنايته لما لهذه المؤسسة من اتصال في العقيدة الاسلامية الغراء ، وأشكر سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح والحكومة الموقرة ، وأشكر زملائي الكرام أعضاء مجلس الادارة والسيد المدير العام بدر عبد المحسن المخيزيم ، وجميع الأخوة الموظفين .

وفق الله الجميع لكل خير وسدد خطانا والهمنا الصواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد بزيع الياسين

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

ايضاح وتذكير :

ونود أن نوضح ونذكر هنا أن أرباح المساهمين للسنة المالية ١٩٧٨ دورت لعام ١٩٧٩ أما أرباح الودائع الاستثمارية لسنة ١٩٧٨ فقد سبق أن وزعت في حينه .

الاقتصاد العالمي

تميز الاقتصاد العالمي خلال ١٩٧٩ بهبوط معدلات النمو الاقتصادي ويعزى ذلك أساسا الى الركود الذي أصاب الاقتصاد الامريكي خلال هذا العام حيث تدنت نسبة النمو من حوالي ٤٪ عام ١٩٧٨ الى أقل من ٢٪ خلال ١٩٧٩ كما ان ظاهرة الركود التضخمي آخذة في الانتشار في معظم الاقتصاديات الصناعية حيث صاحب تدني نسب النمو الاقتصادي نسب عالية من التضخم مع ارتفاع نسب البطالة مما جعل مهمة تحقيق التوازن بين أهداف السياسات الاقتصادية امرا غاية في الصعوبة اذ ان السياسات الرامية لكبح التضخم تؤدي الى مزيد من الركود الاقتصادي والبطالة كما ان محاولة تحقيق معدل مقبول للنمو والعمالة تنتج عنها نسب غير مقبولة للتضخم مما يجعل راسمي السياسة يواجهون خيارات عسيرة دفعتهم للتضحية ببعض الأهداف بغية تحقيق اهداف اخرى اكثر الحاحا .

ولا يزال التضخم هو أهم عقبة أمام النمو الاقتصادي فقد ارتفعت نسب التضخم في معظم الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة حيث جاوزت ١٠٪ في هذه الدول رغم السياسات الرامية لمحاربته . فاذا اضفنا الى ذلك تفشي البطالة مع ارتفاع معدلات الأجور وتدني الانتاجية فانه من غير المحتمل تحقيق نمو اقتصادي متوازن مع الاحتفاظ بثبات الأسعار خلال السنوات القليلة القادمة .

وبالنسبة لموازين المدفوعات فقد أدت السياسة الانكماشية التي تتبعها الولايات المتحدة الى تقليص كبير في عجز حسابها الجاري من ١٦ بليون دولار عام ١٩٧٨ الى ١١,٥ بليون دولار في الوقت الذي اختفى فيه الفائض الكبير الذي حققته اليابان عام ١٩٧٨ والبالغ ١٦,٥ بليون دولار . وقد تدهور وضع الحساب الجاري للبلدان الصناعية مجتمعة من فائض قدره ٦,٥ بليون دولار عام ١٩٧٨ الى عجز يقدر بحوالي ١٥,٥ بليون دولار ويأتي نقص الامدادات النفطية وارتفاع اسعار النفط في مقدمة الأسباب التي أدت الى ذلك .

أما الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط فقد طرأ عليه تغيير كبير فبعد ان انخفض الفائض فيه بدرجة كبيرة عام ١٩٧٨ حتى بلغ حوالي ٦ بليون دولار نسبة لثبات اسعار النفط مع تدهور قيمة الدولار وتفشي التضخم العالمي الا انه عاد فارتفع بصورة كبيرة الى حوالي ٣١ بليون دولار عام ١٩٧٩ وذلك بعد رفع أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٨ وخلال ١٩٧٩ لتصحيح الخلل في الأوضاع النفطية خلال ١٩٧٨ .

ويتوقع ان يتدهور الحساب الجاري للدول النامية ليرتفع العجز من ٣٥ بليون دولار الى ٤٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ . هذا في الوقت الذي تعاني فيه اقتصاديات هذه الدول من تدني نسب نموها وتراكم الديون الخارجية عليها والتي بلغت حوالي ٣٦٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ . وتواجه هذه الدول نسبا عالية للتضخم تقارب ٣٠٪ سنويا وتجد صعوبة متزايدة في الحصول على متطلباتها التمويلية من المؤسسات الدولية نسبة لاعتراض الدول الصناعية الكبرى على ذلك واصرارها على اتجاه الدول النامية نحو المزيد من الاقتراض التجاري . في حين ان الدول النفطية لم تدخر وسعا في التخفيف من وطأة هذه التطورات على الدول النامية فأنشأت العديد من القنوات الفردية والجماعية لتقديم كافة انواع العون والمساعدة للدول النامية .

وفي مجال السياسات النقدية فقد تميز عام ١٩٧٩ بارتفاع كبير في أسعار الفائدة الربوية في

معظم الدول الصناعية انعكاسا للسياسات النقدية الانكماشية خاصة في الولايات المتحدة حيث تم رفع اسعار الفوائد الربوية الى مستويات قياسية بهدف محاربة التضخم وايقاف تدهور سعر صرف الدولار . ونحو نهاية العام اقدمت العديد من الدول الصناعية الأخرى على رفع أسعار الفائدة الربوية حماية لاسعار عملاتها ومحاربة للتضخم ولمحاولة جنب رؤوس الأموال اليها او وقف هجرتها منها . وقد ثار الكثير من الاعتراض على هذه السياسات الانكماشية لانها قد تتسبب في تعميق الركود الاقتصادي الحالي . ولكن هذه الدول تعطي محاربة التضخم الأولوية وبالتالي يتوقع استمرار هذه السياسة الانكماشية وبالتالي بقاء اسعار الفائدة الربوية على مستويات عالية .

أسعار الصرف :

في أوائل عام ١٩٧٩ تحسن وضع الدولار نسبة لتحسن موقف ميزان المدفوعات الامريكي وتفاؤل الأسواق العالمية بالخطوات التي اتخذت في نوفمبر ١٩٧٨ لمساندة الدولار . وخلال العام أدت السياسة النقدية الانكماشية ورفع أسعار الفوائد الربوية في الولايات المتحدة الى وقف تدهور سعر الدولار الذي استمر طيلة عام ١٩٧٨ وتميز الدولار بثبات نسبي خلال هذا العام خاصة مقابل المارك الالماني والفرنك السويسري وعملات النظام النقدي الأوروبي . وحقق ارتفاعا ملحوظا مقابل الين الياباني وان كان قد تراجع امام الجنيه الاسترليني وخاصة في النصف الأول من عام ١٩٧٩ . حيث ان الجنيه الاسترليني احرز ارتفاعا ملموسا مقابل معظم العملات الرئيسية ويعزى ذلك لاعتماد بريطانيا المتزايد على نفط بحر الشمال والتالي عدم تأثر اقتصادها بما يجري في اسواق النفط كما ان رفع اسعار الفوائد الربوية في بريطانيا وخاصة نحو نهاية العام كان عاملا هاما في ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني .

واتسم اداء الين الياباني خلال ١٩٧٩ بانخفاض كبير في قيمته خاصة مقابل الدولار بالرغم من التدخل المكثف من جانب السلطات اليابانية في الأسواق النقدية بهدف مساندته . ويعزى انخفاض الين اولا الى انه كان قد حقق ارتفاعا كبيرا خلال عام ١٩٧٨ ، وعليه فان جزءا ملموسا من الانخفاض الحالي يعتبر تصحيحا للارتفاع السابق لقيمته وثانيا لان اليابان تعتمد كلية على النفط المستورد وبديهي ان يتعرض الين للضغوط خلال عام ١٩٧٩ الذي تميز بالكثير من عدم الاستقرار في الأسواق النفطية .

وبالنسبة للعملات الاوربية فقد تعرض معظمها لانواع مختلفة من الضغوط خلال فترات مختلفة خلال العام واضطرت السلطات المعنية للتدخل في الأسواق النقدية لحماية اسعارها مما نتج عنه محافظة هذه العملات على ثباتها خاصة المارك الالماني والفرنك السويسري . أما النظام النقدي الاوربي الذي بدأ تطبيقه في مارس ١٩٧٩ فقد ادى دوره في استقرار عملات هذا النظام حيث ان جميع السلطات النقدية المشتركة في هذا النظام تتعاون للحفاظ على ثبات أسعار هذه العملات مقابل بعضها البعض ضمن هوامش محددة . وقد حدث ان انخفضت قيمة الفرنك البلجيكي والكرونة الدنماركية الى حدودها الدنيا مقابل المارك مما جعل هذه السلطات تتدخل لحمايتها مما يدل على ان اداء هذا النظام لم يتعرض لعوائق كبيرة خلال ١٩٧٩ .

ومن سمات عام ١٩٧٩ الحجم الكبير لتدخل السلطات النقدية لمختلف الدول في الأسواق النقدية بهدف التأثير على أسعار الصرف خاصة في الولايات المتحدة واليابان وبدرجة اقل في معظم البلاد الاوربية الرئيسية . وكذلك شهد عام ١٩٧٩ تحرك كبير في رؤوس الأموال . فقد اتجهت اموالا ضخمة تقدر بحوالي ٢٧ بليون دولار للولايات المتحدة للاستفادة من هوامش اسعار الفائدة الربوية العالية هناك وفي المقابل تعرضت كل من اليابان والمانيا وسويسرا لخروج الأموال منها مجتمعة بما يعادل ٢٨ بليون دولار في حين تمكنت بريطانيا من اجتذاب نحو ٤ بليون دولار اليها .

الذهب :

كان من ابرز سمات عام ١٩٧٩ الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار الذهب فقد ارتفع السعر من حوالي ٢٢٠ دولار للاوقية في نهاية ١٩٧٨ الى حوالي ٣٠٠ دولار في اواسط ١٩٧٩ واستمر السعر في الارتفاع حتى سجل في اكتوبر ٤٤٤ دولار للاوقية . ثم تلا ذلك انخفاض في السعر الى اقل من ٤٠٠ دولار غير انه عاد للارتفاع بصورة مضطردة خلال ديسمبر ليتجاوز السعر بنهاية ١٩٧٩ مبلغ ٥٠٠ دولار للأوقية .

وخلال يناير ١٩٨٠ واصل سعر الذهب ارتفاعه الحاد حتى بلغ سعر الاقفال في لندن في اواسط الشهر حوالي ٨٣٥ دولا للاوقية ، ثم عاد السعر فهبط مرة اخرى عن هذا المعدل وظل يتأرجح بصورة حادة تعكس اجواء المضاربة التي تخيم على اسواق الذهب والقلق الشديد من جانب المستثمرين في الأسواق المالية من جراء التطورات والأزمات الراهنة التي هزت ثقتهم في النظام النقدي الحالي مما دفعهم لحماية انفسهم بالاقبال على شراء الذهب دافعين باسعاره لهذه المستويات القياسية .

وبالنسبة لاسعار الذهب مستقبلا فان توقعات الخبراء تتباين بين الارتفاع والانخفاض نظرا لصعوبة التنبؤ بالعوامل النفسية بسبب الأحداث العالمية الراهنة خاصة في المدى القصير ، ولكن من المرجح ان ينخفض سعر الذهب مع انقشاع الأحداث الراهنة .

خلاصة :

نستخلص من التحليل اعلاه ان المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم تزداد تفاقما مع مرور السنوات وذلك لأن المشاكل ليست وليدة ظروف وقتية معينة بل انها تكمن في جوهر النظام العالمي الحالي الذي يرتكز على المحور الربوي في كافة معاملاته .

اقتصاديات دول الخليج

شهدت منطقة الخليج خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧ فورة اقتصادية كبيرة ونموا متسارعا لم يشهد له العالم مثيلا اذ سعت هذه الدول للاستفادة القصوى من ارتفاع عائداتها النفطية وذلك بوضع وتطبيق برامج انمائية طموحة . وفي غمرة هذا النشاط الاقتصادي العارم حدثت بعض السلبيات متمثلة في استشراء نسب عالية من التضخم ونمو غير متوازن لبعض القطاعات في بعض الدول . وقد اولت دول الخليج اهتمامها لهذه الظواهر فشرعت في اتباع سياسات تهدف للحد من التضخم وتحقيق نمو متوازن وبنسب معتدلة . كما ان السلطات النقدية بدأت في انتهاج سياسات تهدف لاحكام السيطرة على الأوضاع النقدية والمصرفية وتوجيهها بحيث تساهم في تحقيق النمو المتوازن والمعتدل وقد شرعت بعض الدول في تقوية اجهزتها المصرفية وذلك عن طريق انشاء البنوك المركزية حتى تتمكن من ممارسة اشراف اكثر احكاما على التطورات النقدية والمصرفية فيها . ومن الجدير بالذكر ان الوحدات المصرفية الحرة والتي شهدت نموا مضطردا خلال السنوات الماضية شهدت بعض التراجع النسبي خلال هذا العام مما ادى الى وقف التراخيص الجديدة لمثل هذه الوحدات .

وعموما يمكن القول ان عام ١٩٧٩ يعتبر امتدادا لعام ١٩٧٨ حيث ان نمو كافة القطاعات قد اتخذ طابع الاعتدال . ومع الزيادات التي تمت في اسعار النفط خلال العام يتوقع ان تتيح زيادة الايرادات النفطية لهذه الدول مجالا أكبر للتوسع الاقتصادي والنمو ، اذ انه من المعروف ان

الانفاق العام هو المحرك الرئيسي لاقتصاديات هذه الدول . وقد انعكست الزيادات الأخيرة في أسعار النفط في ظهور موازنات كبيرة مما يتوقع معه زيادة معدلات النشاط الاقتصادي خلال ١٩٧٩ .

وقد سعت دول الخليج لحماية اقتصادياتها من اثر تقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية فقام العديد منها بتعديل اسعار عملاتها مقابل الدولار بين الحين والآخر حسب متطلبات اقتصادياتها ونظم مدفوعاتها .

الاقتصاد الكويتي

(الدخل القومي وميزان المدفوعات) :

اوضحت تقديرات بنك الكويت المركزي ان الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع في عامي ٧٦/٧٧ و٧٧/١٩٧٨ بمعدل ١٢٪ و٥٪ على التوالي . ومن المعروف ان نسب النمو هذه تكون عادة انعكاسا مباشرا لنشاط القطاع النفطي . فخلال عام ٧٦/١٩٧٧ كان نمو القطاع النفطي بمعدل ١٧٪ مع بقاء القطاعات الأخرى دون نمو يذكر . أما في عام ٧٧/١٩٧٨ فقد سجل قطاع النفط انخفاضا نسبته ٧٪ بينما سجلت القطاعات الأخرى نموا كبيرا بلغ معدله ٣٧٪ . وقد كان لاستقرار اسعار النفط خلال ١٩٧٨ رغم تدهور سعر الدولار اثره المباشر على هبوط العائد الحقيقي من قطاع النفط ، الا انه في اواخر عام ١٩٧٨ وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ تمت زيادات كبيرة في أسعار النفط مما يتوقع منه ان يزداد معدل النشاط الاقتصادي وتتسارع نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي .

بالاضافة الى ارتفاع اسعار النفط فقد شهد عام ١٩٧٩ ارتفاعا في معدل انتاج النفط . ولقد كانت الزيادة المضطردة في معدل الانتاج النفطي منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٨ نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط ازاء نقص المعروض منه خاصة بعد توقف وما تلى ذلك من خفض لصادرات النفط من ايران . وبالنسبة لسعر نفط الكويت الخام فقد ارتفع في اول يناير ١٩٧٩ بنسبة ٥٪ بموجب قرار مؤتمر الاوبك المنعقد في ابو ظبي في ديسمبر ١٩٧٨ ، ثم خضع بعد ذلك لزيادات متوالية عن طريق علاوات اضافية حتى وصل الى ١٦,٤ دولارا للبرميل في ١٥ مايو ١٩٧٩ . وبموجب مؤتمر الاوبك الأخير في جنيف في اواخر يونيو ١٩٧٩ والذي تمت فيه محاولة لاعادة توحيد الأسعار النفطية لدول المنظمة فقد ارتفع سعر نفط الكويت الى ١٩,٤٩ دولارا للبرميل اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٩ . وبذلك يكون السعر قد ارتفع بحوالي ٦٠٪ عنه في نهاية ١٩٧٨ . وعليه يمكن القول بأن زيادة معدل الانتاج مع زيادة اسعار النفط ستعطي دفعة قوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي . والجدير بالذكر ان الكويت قررت في ١٩ اكتوبر رفع سعر نفطها بنسبة ١٠٪ بأثر رجعي من اول سبتمبر وحتى نهاية العام وصار سعر البرميل ٢١,٤٣ دولارا بدلا من ١٩,٤٩ دولارا . أما بالنسبة لميزان المدفوعات الكويتي فان التقديرات تشير الى ارتفاع ملموس في فائض كل من الميزان التجاري والحساب الجاري خلال عام ١٩٧٨ بالمقارنة مع العام السابق . وترجع الزيادة في الحساب الجاري والبالغة نسبتها ٢٣٪ جملة الى الزيـــادة الملحوظة في الدخل من عائد الاستثمارات والتي بلغت ٤٢٪ عن العام السابق . ومن سمات ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٨ ارتفاع صافي القروض الممنوحة للخارج والارتفاع الكبير في الحساب المدين في صافي عمليات البنوك التجارية . كما ان اجمالي الفائض في ميزان المدفوعات والذي سينعكس في زيادة اجمالي الاحتياطات الرسمية في الخارج فقد انخفض الى اقل من نصف ما كان عليه عام ١٩٧٧ (من ١٣٩٤ مليون عام ٧٧ الى ٦٦٤ مليون عام ٧٨) ويمكن تفسير ذلك بالاشارة الى الزيادة الكبيرة في حركة رأس المال الخاص الى الخارج الى أسباب اهمها الارتفاع في اسعار الفوائد الربوية في الخارج خاصة على الدولار الامريكي .

السياسة المالية والميزانية العامة :

اوضحت الميزانية العامة للدولة لعام ٧٩ / ١٩٨٠ الأهداف العامة التي تصبو الى تحقيقها بما يلي :

١ ـ تحقيق التوازن بين الاعباء والمنافع في سياسة الدولة الانفاقية .

٢ ـ السعي الى كبح جماح تزايد النفقات العامة لكي تحقق اشباعا حقيقيا للخدمات العامة وانتاجا حقيقيا للسلع العامة .

٣ ـ استمرار تطوير ميزانية البرامج لتوضيح اهداف كل برنامج وتكاليفه وبذلك تتضح اولوية كل منها .

٤ ـ البدء بوضع سياسة مالية متوسطة الاجل وذلك عن طريق قيام الوحدات المختلفة بدراسة متطلباتها للثلاث سنوات القادمة .

٥ ـ التعاون الوثيق مع وزارة التخطيط لوضع الاولويات التنموية ذات التأثير الفعال في التنمية القومية ومتابعة تنفيذها .

وقد بلغت تقديرات الايرادات ٣٢٤١ مليون دينار مقابل ٢٣٠٢ مليون دينار في السنة المالية السابقة بزيادة نسبتها ٤٠,٨٪ وارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية لتمثل ٩٦,٣٪ من جملة الايرادات مقابل ٩٥٪ في السنة السابقة ، وعليه فان معظم الزيادات في الايرادات ناجمة عن زيادة الايرادات النفطية اذ ان الايرادات الأخرى بلغت ١٢٠,٨ مليون دينار بزيادة ٥٪ عن العام السابق . وقد استبعدت من الميزانية ايرادات كل من شركة نفط الكويت وشركة صناعة الكيمياويات البترولية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لاختلاف سنتها المالية . ويقدر مجموع الايرادات لهذه المؤسسات المستقلة والتي تتوحد سنتها المالية مع الميزانية العامة فقد قدرت ايراداتها بمبلغ ١١٢,٤ مليون دينار .

وقد تم اعتماد مبلغ ٣٢٤ مليون دينار لاحتياطي الاجيال القادمة مقابل ٢٣٠ مليون دينار في الميزانية السابقة . كما تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دينار لزيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية وتم رصد مبلغ ٦١٧,٢ مليون دينار للمال الاحتياطي العام مقابل ٨٠,٦ مليون دينار في الميزانية السابقة .

وقد قدر صافي الانفاق العام في الميزانية بمبلغ ٢٣٠٠,٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ١٦٪ عن الميزانية السابقة . وبلغت تقديرات الانفاق الجاري ١٢٠٧,٣ مليون دينار اي ٥٢,٥٪ من جملة الانفاق في حين خصص للانفاق الانشائي نسبة ٢٥,٨٪ من جملة الانفاق اي مبلغ ٥٩٢,٥ مليون دينار . وتم رصد ٣٥٠,٧ مليون دينار للمدفوعات التحويلية والتي تشمل المدفوعات للقطاع الأهلي والعام والمشترك والالتزامات الخارجية واختصت الاستملاكات العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دينار .

وبتقسيم الانفاق حسب القطاعات الاقتصادية نجد ان قطاع الخدمات الاقتصادية حظي بنسبة ٢٤,٦٪ من جملة الانفاق يليه قطاع الخدمات العامة والالتزامات الخارجية بنسبة ٢٤,١٪

ثم قطاعات خدمات المجتمع بنسبة ١٣,١٪ فقطاع الدفاع الوطني بنسبة ١٠,٦٪ من جملة الانفاق .

أما اذا اقتصرنا على ميزانية الوزارات والادارات الحكومية فاننا نجد ان تقديرات الصرف عليها في ميزانية ٧٩/١٩٨٠ قد بلغت ٢٢٥٠ مليون دينار مقابل ١٩٤١ مليون دينار في السنة السابقة بزيادة قدرها ١٦٪ . ويمكن تقسيم اوجه انفاق الوزارات والادارات الحكومية الى ثلاثة ابواب رئيسية :

أ ـ المصروفات العادية واهمها الأجور والمرتبات والمصروفات العامة والتمويلية وقد رصد لها مبلغ ١٧٠٥ مليون دينار مقابل ١٤٧٤ مليون دينار في الميزانية السابقة وقد جاءت الزيادة في هذا الباب لمقابلة تطبيق التعديلات التي ادخلت على الرواتب ولمقابلة زيادة المخصصات للاشتراك في الهيئات والمنظمات وغيرها من البنود .

ب ـ المشاريع الانشائية : وقدر اجمالي تكلفة المشاريع الانشائية للوزارات والادارات الحكومية السابق اعتمادها والتي اعتمدت خلال ٧٩/١٩٨٠ بمبلغ ٢٠٧٤,٦ مليون دينار . ومن هذه الاعتمادات الكلية تم تخصيص مبلغ ٣٩٥ مليون دينار خلال ميزانية ٧٩/١٩٨٠ . وقد روعي التركيز على استكمال المشاريع التي هي قيد التنفيذ وتلك التي بوشر في الاعداد لها . وبتوزيع اعتمادات الانشاءات يتبين ان وزارتي الأشغال والكهرباء والماء حظيتا بما يعادل ٨٤,٢٪ من جملة المخصصات الانشائية وخصصت الاعتمادات الباقية لوزارة المواصلات والبلدية ووزارة الاعلام والطيران المدني ومن حيث التوزيع القطاعي حازت القطاعات الاقتصادية على نسبة ٦٨,١٪ من جملة الاعتمادات الانشائية يليه قطاع خدمات المجتمع الاسكانية والاعلامية والدينية بنسبة ١٤,٦٪ فالخدمات الاجتماعية بنسبة ٩,١٪ فالخدمات العامة بنسبة ٨,٩٪ .

جـ ـ الاستملاكات العامة والتي تقوم الدولة عن طريقها بتثمين وامتلاك الأراضي والعقارات الخاصة بالمواطنين وهي من القنوات الهامة في الميزانية اذ تعتبر وسيلة من وسائل اعادة توزيع الثروة على المواطنين . وقد تم رصد ١٥٠ مليون دينار لهذا البند اي ما يعادل ٦,٧٪ من جملة الاعتمادات مقابل ٨٥ مليون دينار في الميزانية السابقة .

التطورات النقدية والمصرفية :

تميزت التطورات النقدية خلال عام ١٩٧٩ باستمرار طابع الاعتدال الذي بدأ يتبلور خلال العامين الماضيين بعد فترة من التوسع النقدي الحاد خلال الأعوام السابقة والذي تسبب في تراكم سيولة كبيرة لا تتفق مع حجم التوسع الحقيقي لاقتصاديات البلاد مما تسبب في بعض الضغوط التضخمية . لذا فان السلطات النقدية تحرص على ان تتسم التطورات النقدية بالاعتدال حتى لا تتكرر تجربة الماضي وما خلفتها من سلبيات . فخلال الربع الأول من عام ١٩٧٩ واصل معدل التوسع النقدي تباطؤه حيث بلغ ٢,١٪ مقابل ٢,٧٪ خلال الربع المقابل من العام السابق وذلك نسبة لتقلص صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي . ومع تنشط الحركة الاقتصادية المحلية خلال الربع الثاني تسارع معدل التوسع النقدي الى ٣٪ وان ظل اقل من معدل الربع المقابل له من العام الماضي مما يدل على استمرار طابع الاعتدال خلال هذا الربع . وقد ساهم في احداث هذا التوسع ازدياد كل من صافي الموجودات الأجنبية ومطالب البنوك التجارية على القطاع الخاص . اما خلال الربع الثالث فقد واصل التوسع النقدي تسارعه فارتفع المعدل الى ١١٪ ويعزى هذا التسارع الى عاملين رئيسيين هما ، التوسع في الائتمان المصرفي والذي زاد بنسبة ١٥٪ مقابل ٩٪ في الربع السابق له والتوسع في الانفاق الحكومي مع بداية الميزانية الجديدة ٧٩/١٩٨٠ لا سيما في ضوء زيادة مخصصات الانفاق في الميزانية .

وقد اتسمت التطورات النقدية خلال ١٩٧٩ بتحول كميات متزايدة من العملة المحلية الى العملات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل اهمها الارتفاع في أسعار الفائدة الربوية عالميا بالمقارنة مع أسعار الفائدة الربوية المحلية وكذلك الاقبال الكبير على المساهمة في الشركات الخليجية الجديدة . ففي حين تضاعفت ودائع القطاع الخاص المحررة بالعملات الأجنبية أكثر من مرتين خلال الفترة من سبتمبر ١٩٧٨ الى سبتمبر ١٩٧٩ ، فان الزيادة المقابلة في الودائع المحررة بالدينار الكويتي لم تتعد ١٧٪ وخلال نفس الفترة زادت مطالب البنوك التجارية على القطاع الخاص بنسبة ٥٤٪ . وقد أدت هذه العوامل الى توليد بعض الضغوط على السيولة بالدينار الكويتي وارتفاع تكلفة الاقتراض الى مستويات قياسية خاصة خلال اكتوبر حيث بلغت الفائدة الربوية على الأموال المقترضة ليوم واحد لحوالي ٥٠٪ مما دفع بالسلطات النقدية للتدخل لاعادة الاعتدال للسوق وذلك عن طريق دعم سيولة النظام المصرفي . فقد بلغت المبالغ المعاد خصمها لدى البنك المركزي بنهاية سبتمبر ١٩٧٩ حوالي ١٢٤ مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ ٣٠,٦ مليون دينار بنهاية ١٩٧٨ . كما تم تغذية سيولة الجهاز المصرفي بحوالي ١٦٠ مليون دينار عن طريق عمليات تبادل العملات بالاجل . أما سندات البنك المركزي والتي بدأ العمل بها في ابريل ١٩٧٩ فقد بلغ رصيد المطروح منها بنهاية سبتمبر ١٩٧٩ مبلغ ١٧ مليون دينار . ويلاحظ ايضاً أن البنوك التجارية لجأت لسحب جزء كبير من ارصدتها لدى البنك المركزي حيث تقلصت تلك الأرصدة الى حوالي ٣٩ مليون دينار بنهاية سبتمبر بالمقارنة مع ١٨٠ مليون دينار بنهاية سبتمبر عام ١٩٧٨ . وقد اتخذت اجراءات اخرى كان من اهدافها تحسين وضع السيولة المحلية كالقرار الذي صدر بمنع اصدار السندات المقومة بالدينار الكويتي لصالح جهات خارجية والقرار الخاص بحظر تداول ونقل ملكية الاسهم الخليجية . وقد أدت هذه الخطوات مع عوامل خارجية اخرى إلى اعادة التوازن في السوق النقدية حيث تدنت أسعار الفائدة الربوية من مستوياتها القياسية الى معدلاتها السابقة .

وبالرغم من هذه التطورات والضغوط فان عام ١٩٧٩ تميز بتوسع مضطرد للنشاط المصرفي بصورة عامة ، فقد ارتفعت موجودات البنوك التجارية من ٣٢٧٨,٥ مليون دينار بنهاية ١٩٧٨ الى ٣٩٩١,٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٧٩ بزيادة قدرها ٢٢٪ كما ارتفعت رؤوس أموال واحتياطات البنوك التجارية بنسبة ١٣٪ من ٢١٨,٤ مليون دينار الى ٢٤٧,٤ مليون دينار خلال نفس الفترة . وشهد الائتمان المصرفي بدوره توسعاً مضطرداً خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٩ رغم ما أثير عن عدم تمكن المقترضين من الحصول على احتياجاتهم التمويلية .

فقد بلغ رصيد الائتمان المصرفي الممنوح بنهاية سبتمبر ١٩٧٩ مبلغ ١٨٣٢,٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣٣٪ عن نهاية عام ١٩٧٨ . وبتوزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، نجد أن القطاع التجاري حصل على اعلى نسبة هي ٢٦,٣٪ من جملة الائتمان ويعادله تقريباً قطاع القروض الشخصية بنسبة ٢٦,٢٪ يليهما قطاع الخدمات المالية بنسبة ٢٣,٤٪ فقطاع الانشاءات بنسبة ١٨,٢٪ بينما حصل القطاعين الصناعي والزراعي على نسب ٤,٣ و١,٦٪ على التوالي من جملة الائتمان . وبمقارنة هذه النسب بتلك السائدة بنهاية ١٩٧٨ نجد أن الائتمان المصرفي خلال التسعة أشهر الأولى اتجه قليلا نحو النشاطات غير الانتاجية ، فقد بلغت نسبة ما تحصلت عليه القطاعات الانتاجية وهي التجارة والانشاءات والصناعة والزراعة حوالي ٥٠,٤٪ من جملة الائتمان مقابل ٥٤,١٪ بنهاية عام ١٩٧٨ .

سوق الاسهم :

بنهاية عام ١٩٧٨ اشتملت قاعدة الاسهم المصدرة على حوالي ٣٧٣ مليون سهم على أساس تجزئة الأسهم . وقد توزعت هذه الاسهم على ٤٠ شركة تعمل ١٥ منها في القطاع المصرفي والمالي و١٢ منها في القطاع الصناعي كما تعمل ٥ شركات في قطاعات النقل والمواصلات والخدمات و٣ في

KUWAIT FINANCE HOUSE .K.S.C
بيت التمويل الكويتي

قطاع العقار . وباستبعاد اسهم الحكومة التي لا تتداول (١٣٢ مليون سهم) وكذلك اسهم الشركات التي لم تدرج في البورصة (٢٥ مليون سهم) تصبح قاعدة الاسهم القابلة للتداول الرسمي ٢١٦ مليون سهم بنهاية ١٩٧٨ .

وخلال ١٩٧٩ تم تأسيس شركة مساهمة جديدة هي شركة المخازن العمومية برأسمال قدره ٢٥ مليون دينار تساهم فيها الدولة بنسبة ٦٠٪ . وبذلك تكون قاعدة الاسهم المصدرة قد ارتفعت الى ٣٩٨ مليون سهم . وقد قامت الدولة بتأميم شركة ناقلات النفط الكويتية وذلك عن طريق شراء اسهم القطاع الخاص في هذه الشركة ويترتب على ذلك سحب حوالي ١٣,٣ مليون سهم من الأسهم القابلة للتداول الا انه لا يتوقع ان يكون لهذا الاجراء اثر ملموس على كميات الاسهم المتداولة حيث لم تكن اسهم هذه الشركة محلا لحركات تداول نشطة ولم تمثل اسهمها المتداولة الا نسبة ضئيلة من التداول الكلي .

أما التداول الفعلي خلال التسعة أشهر الأُوَل من عام ١٩٧٩ فقد بلغ حوالي ١٥١ مليون سهم مقابل حوالي ١٣٥ مليون سهم خلال نفس الفترة من العام السابق . وتركز التداول في اسهم قطاع البنوك الذي استحوذ على نسبة ٤٨٪ من جملة الاسهم المتداولة خلال هذه الفترة يليه قطاع الشركات الاستثمارية بنسبة ١٤٪ .

وقد بلغ المتوسط العام لاسعار الاسهم خلال التسعة اشهر الأولى من عام ١٩٧٩ حوالي ١١,٢ دينار في حين كان المتوسط العام خلال نفس الفترة من العام السابق حوالي ٨,٧ دينار . أما من ناحية اسعار الاسهم للقطاعات المختلفة فقد بلغ متوسط سعر سهم قطاع التأمين حوالي ٢٣,٣ دينار في حين بلغ متوسط سعر السهم في قطاع البنوك حوالي ١٧,٥ دينار .

ورغم اقتراب نهاية العام وتوقعات ازدياد النشاط والأسعار في سوق الاسهم ، الا أن الأوضاع الحالية تدل على ركود النشاط وتراجع الأسعار والذي يعزى بصورة أساسية للتطورات التي حدثت في مجال الشركات الخليجية . ففي أعقاب وقف انشاء الشركات المساهمة العامة في الكويت ، اتجهت رؤوس الأموال الكويتية نحو تأسيس الشركات الخليجية والتي بلغ عددها ١٧ شركة معظم رؤوس اموالها كويتية .

وقد أدى طرح أسهم هذه الشركات الى توسيع قاعدة الأسهم أمام المستثمر مما كان له اثرا جليا في تقلص الاقبال على الأسهم المحلية خاصة وان أسعار الاسهم الخليجية ليست في مستوى اسعار الاسهم الكويتية مما يجعل الأولى في متناول قطاع عريض من صغار المستثمرين . وقد أصدرت وزارة التجارة في اواسط اكتوبر قرارها القاضي بحظر تداول الاسهم الخليجية ونقل ملكيتها . وقد أدى هذا القرار لتراجع اسعار الاسهم الخليجية مما تسبب في عدم تمكين حامليها من بيعها الا بتكبد خسائر كبيرة . وبالتالي فقد ظلت مجموعة كبيرة من اموال حملة هذه الاسهم مجمدة . وعليه فان القرارات لم تؤثر ايجابيا على سوق الاسهم كما كان مؤملا .

الوضع العقاري :

شهدت الفترة ٧٥ ــ ١٩٧٨ طلبا متزايدا على الاسكان لم يواكبه توسع مماثل في العرض مما جعل الايجارات ترتفع بشكل ملحوظ وازاء هذه الظاهرة اتجه المستثمرون للبناء الاستثماري والسكني ، كما اتجهت الدولة للاسراع ببناء المساكن للمواطنين وكذلك لاسكان موظفيها وعليه فقد ارتفع مؤشر التراخيص الممنوحة للسكن الاستثماري والخاص خلال ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨ بصورة ملموسة .

وقد كان من نتيجة هذا الاقبال توفر اعداد كبيرة من الوحدات السكنية والذي ادى بدوره الى الاعتدال في سوق الاستثمار العقاري حيث اعتدلت نسب الزيادة في الايجارات كما ظهرت مجموعة من الوحدات السكنية الخالية . فقد دلت الدراسة الميدانية التي قامت بها وزارة التخطيط على وجود نحو ١١,١٣٠ وحدة سكنية استثمارية خالية تخص القطاع الخاص وحوالي ٦٨٣٢ وحدة سكنية من قبل الهيئة العامة للاسكان بجانب عدد محدود من الشقق الخاصة بالدولة .

وقد دلت الاحصائيات على عزوف القطاع الخاص تحت هذه الظروف عن الاستمرار في الاستثمار العقاري خاصة في النصف الأول من عام ١٩٧٩ حيث هبطت التراخيص والمساحات الاجمالية المرخص بها خلال هذه الفترة من الفترات المقابلة من السنوات الماضية . ويعود السبب في وجود المساكن الخالية لعدم تجانس العرض والطلب فالطلب لا زال قويا على المساكن المعتدلة الايجارات في حين ان المعروض يرتكز على المباني الفاخرة التي يعجز اصحاب الدخول المنخفضة عن الاستفادة منها . وبما ان الطلب يرتكز على المساكن الشعبية والمتوسطة فان الاستثمار العقاري يجب ان يتجه نحو تلبية هذا النوع من الطلب .

القطاعات الأخرى :

نسبة لعدم توفر البيانات الحديثة عن نشاط بعض القطاعات فسوف نعتمد على بعض المؤشرات العامة والتطورات الهامة فيها .

ففي القطاع التجاري تبلورت قناعة لدى العاملين في هذا القطاع بأن عام ١٩٧٧ كان عاما استثنائيا من جميع الوجوه وعليه يتوجب وضع تقديرات اكثر واقعية عن حجم النشاط التجاري المرتقب خاصة وان آثار المخزون السلعي لذلك العام لا زالت محسوسة حتى الآن .

وعليه فقد انخفضت المستوردات عام ١٩٧٨ بنسبة كبيرة اذ بلغت قيمتها الاجمالية ١٢٦٥ مليون دينار مقابل ١٣٧٨ مليون دينار عام ١٩٧٧ بالرغم من ارتفاع الاسعار العالمية خلال العام . ومن المتوقع ان يشهد عام ١٩٧٩ ازديادا في النشاط التجاري ولكن بصورة معتدلة فقد اوضحت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري زيادة نسبتها ٢٠٪ بنهاية سبتمبر مقابل نهاية عام ١٩٧٨ في حين ان الفترة المقابلة لها في العام السابق شهدت زيادة قدرها ١٠٪ فقط .

وواصل القطاع الصناعي نشاطه خلال ١٩٧٩ فقد بلغت التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع بنهاية سبتمبر ٧٨ مليون دينار اي بزيادة نسبتها ١٩٪ من نهاية ١٩٧٨ في حين ان نسبة الزيادة في الفترة المقابلة من عام ١٩٧٨ كانت حوالي ٩٪ فقط . كما واصل البنك الصناعي مساهمته في تطوير القطاع الصناعي بالقيام بمنح قروض للمنشآت الصناعية بلغت حوالي ٥,٧ مليون دينار . كما قامت وزارة التجارة والصناعة بخطوة لها اهميتها في المجال الصناعي حيث تم تكوين لجنة وزارية جديدة للتنمية الصناعية تتولى رسم السياسات الصناعية للبلاد وتقديم كافة الدراسات والمقترحات لتطوير هذا القطاع مع اعطائه صلاحيات منح والغاء التراخيص الصناعية ومنح التسهيلات المختلفة من اعفاءات وحماية ودعم مع امكانية مساهمة الدولة في تكاليف دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية وكذلك المساهمة في التدريب الصناعي .

المؤسسات المالية الاسلامية

أصبحت حركة البنوك الاسلامية اليوم مكونا اساسيا في موجة المد الاسلامي التي شاء الله

ان نشهدها . فقد شهدت السنوات القليلة الماضية قيام العديد من البنوك الاسلامية تجسيدا للنظرية الاقتصادية الاسلامية في مجال المعاملات المالية وتأكيدا بالدليل العملي على صلاحية التطبيق الاسلامي في الحياة الاقتصادية المعاصرة .

وخلال ١٩٧٩ انضم الى اسرة البنوك الاسلامية بنكان جديدان هما البنك الاردني الاسلامي للتمويل والاستثمار وبنك البحرين الاسلامي والذي يساهم فيه بيت التمويل الكويتي بنسبة ١٠٪ من رأس ماله بجانب مساهمة وزارة المالية بنسبة ١٠٪ ووزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بنسبة ٥٪ووزارة العدل بنسبة ٥٪ . وبذلك يصبح عدد البنوك الاسلامية سبعة بنوك هي :

١ ـ البنك الاجتماعي المصري .
٢ ـ بنك دبي الاسلامي .
٣ ـ بنك فيصل الاسلامي السوداني .
٤ ـ بنك فيصل الاسلامي المصري .
٥ ـ بيت التمويل الكويتي .
٦ ـ البنك الاردني الاسلامي للتمويل والاستثمار .
٧ ـ بنك البحرين الاسلامي .

كما ان هنالك العديد من البنوك الاسلامية في مرحلة الدراسات والاعداد ويتوقع ان تشهد الفترة المقبلة قيام المزيد من البنوك الاسلامية الجديدة في عدد من الدول الاسلامية .

وقد سبق هذه البنوك قيام البنك الاسلامي للتنمية كتجربة رائدة في مساعدة الدول الاسلامية في مجال تمويل البنية الاساسية لاقتصادياتها كعمل متخصص قد لا تستطيع البنوك الاسلامية الأخرى القيام به نسبة لطبيعة هذا النوع من التمويل ذى الطابع الطويل الاجل .

وقد دلت التجربة العملية لهذه البنوك على نجاحها اذ حققت نتائج طيبة فاقت التقديرات المتوقعة التي تجلت في الاقبال الكبير على التعامل مع هذه البنوك وفي الموازنات السنوية التي اظهرت نتائج مشرفة تتمثل في نجاح هذه المؤسسات في توطيد ركائز التعامل المالي الاسلامي الصحيح وتحقيق عائدات مجزية على الأموال المستثمرة .

ولا تألوا هذه المؤسسات الاسلامية جهدا في سعيها لتوحيد الجهود لتحقيق الهدف المشترك وهو ترسيخ دعائم الصرح الاقتصادي الاسلامي ، وفي هذا المضمار فقد قام بيت التمويل الكويتي بدور ريادي في اعتماده على الخبرات الاسلامية والقيادات المحلية في مرحلة التأسيس والعمل . وقد ادى نجاح هذه التجربة الى تطبيقها في البنوك الأخرى . كما ان بيت التمويل الكويتي كان له السبق في استبدال المصطلحات والأعمال المصرفية السائدة بمصطلحات وأعمال شرعية .

وفي مجال التعاون بين البنوك الاسلامية تم عقد مؤتمر المصرف الاسلامي بامارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال مايو ١٩٧٩ . وقد تناول المؤتمر بالبحث والدراسة المواضيع الفقهية الشرعية والاقتصادية المتعلقة بأعمال المصارف الاسلامية وفحص هذه الأعمال وبحثها بحثا مستفيضا بما ارتاحت اليه قلوب المؤتمرين من فقهاء الشريعة الاسلامية والمفكرين والاقتصاديين ورجال القانون من حيث سلامة تلك الأعمال والتحقق من نفعها الاكيد ومطابقتها لاحكام الشريعة الاسلامية الغراء . ووجه المؤتمر نداء الى العالم الاسلامي مناشدا دوله انشاء المصارف الاسلامية وتقديم كافة المساعدات لتيسير اعمالها والمساهمة في دعم التعاون والتكامل المالي والاقتصادي للعالم الاسلامي .

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩
تقرير مراقبي الحسابات

حضرات السادة مساهمي بيت التمويل الكويتي

لقد فحصنا البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي (شركة مساهمة كويتية) والمبينة على الصفحات ٣٤ - ٣٩ .

لقد شمل فحصنا اجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية ، وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق .

برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ وعن نتائج أعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وتتفق مع كل ما نص عليه قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة على وجوب اثباته فيها . برأينا أيضا أن الشركة تحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وقد أجرى الجرد وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات الواردة في تقرير مجلس الادارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي للشركة مما قد يكون له تأثير سلبي على نشاط الشركة أو مركزها المالي .

مطلق مزيد المسعود
سجل مراقبي الحسابات رقم ٩٤ ـ الكويت
من مطلق المسعود وشركاه

الكويت في ١٦ يناير ١٩٨٠

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك

الميزانية العمومية كـ

	١٩٧٩ دينار كويتي	١٩٧٨ دينار كويتي
نقد وارصدة لدى البنوك	١٢,٦٨١,٤١١	١٦,١٧٧,٩٠٩
تمويل للعملاء	٢,١٠٨,٠٠٤	٤٥,٠٣٨
تمويل للاعتمادات المستندية وعقود المرابحة	٥٥٥,٠٦٠	—
ديون أخرى	٢٢,٠٢٥,٩٢٠	١,٦١٥,١٧٥
مدينون ومدفوعات مقدما	٣٢,٤٤٣,٦٩١	٧,٩٥٩,٠٠٩
استثمارات متاجرة في عقارات وسندات العقار	٥٧١,٤١٠	—
انشاءات قيد التنفيذ		
مجموع الموجودات المتداولة	٧٠,٣٨٥,٤٩٦	٢٥,٧٩٧,١٣١
مدينون متوسطو الأجل	٣,٤٦٩,٠٦٨	—
استثمارات وموجودات أخرى	١,٢٨٠,٩٣١	—
موجودات ثابتة	١٢٤,٥٧٥	٦٩,٢٠٤
مجموع الموجودات	٧٥,٢٦٠,٠٧٠	٢٥,٨٦٦,٣٣٥
التزامات العملاء لقاء اعتمادات وكفالات	٦,٣٣٤,٠٣١	٨٩٣,١٦٦
	٨١,٥٩٤,١٠١	٢٦,٧٥٩,٥٠١

ان الايضاحات المرفقة تشكـ

احمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب

بيت التمويل الكويتي

حساب الارباح والخسائر وبيان توزيع الارباح
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

	ايضاح	١٩٧٩ دينار كويتي	١٩٧٨ دينار كويتي
			للفترة من ٢٣ مارس ١٩٧٧ الى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨
الايرادات			
العمليات المصرفية		٣٧٠,٥٣١	٢٦,٢٨٧
أرباح من بيع استثمارات		٣,٥٨٩,٩٢٢	٦٠٩,١٢٠
ريع الاستثمارات		٦٩١,٧١٢	٢٨١,٠٢٠
ايرادات أخرى		٢٠,٦٣٨	—
		٤,٦٧٢,٨٠٣	٩١٦,٤٢٧
المصروفات الادارية والعمومية			
رواتب وأجور		٦٧٥,٨٦٠	١٦٦,٧٥١
مصروفات ادارية عامة		٢٦٧,١٩١	١٤٠,٤٣٣
مخصص هبوط أسعار الاستثمارات		—	٧٩,٥٨٦
مخصص عام للديون		٢٥٠,٠٠٠	—
		١,١٩٣,٠٥١	٣٨٦,٧٧٠
صافي ربح السنة		٣,٤٧٩,٧٥٢	٥٢٩,٦٥٧
بيان توزيع الأرباح			
احتياطي اجباري	٥	٣٤٣,٩٧٥	٥٢,٩٦٦
احتياطي اختياري	٦	٣٤٣,٩٧٥	٥٢,٩٦٦
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	٧	٣١,٠٥٦	١٦,٥٢٩
مكافأة أعضاء مجلس الادارة		٤٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
مخصص للتوزيع على المودعين		٢,٤٧٤,٦٥٠	١٤٦,١٠٠
أرباح المساهمين لهذه السنة		٢٤٦,٠٩٦	٢٤٦,٠٩٦
		٣,٤٧٩,٧٥٢	٥٢٩,٦٥٧

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

ايضاحات حول البيانات المالية

١ ـ التأسيس

ان بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة محدودة أسست في الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي .

٢ ـ النشاط

ان الانشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي تتضمن توفير الخدمات المصرفية ، شراء وبيع العقار وانشطة تجارية اخرى بما فيها تنفيذ المشاريع بالنيابة عن اطراف اخرى . ان جميع الأنشطة تتم وفقا للمبادىء والتعاليم الاسلامية المبينة على غير أساس الربا سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى .

٣ ـ السياسات المحاسبية الهامة

أ ـ العرف المحاسبي

يتم اعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية .

ب ـ المتاجرة بالعقار

ان مبيعات العقار تتم على اساس البيع النقدي والبيع بالأجل . ان الارباح الناتجة من جميع مبيعات العقار تؤخذ بالكامل بتاريخ البيع وان متبقي الأقساط قد ادرج في الميزانية العمومية ضمن بند مدينون ومدفوعات مقدما بعد أخذ مخصص عام للديون .

جـ ـ العملات الأجنبية

١ ـ ان المعاملات بالعملات الأجنبية يجرى قيدها بالدينار الكويتي بالاسعار السائدة عند تاريخ المعاملة . أن الأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التحويل يتم ادراجها ضمن حساب الأرباح والخسائر .

٢ ـ يجرى تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في نهاية السنة بالاسعار السائدة بتاريخ الميزانية العمومية كما ادرجت الأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التحويل في حساب الارباح والخسائر .

د ـ الاستهلاك

يتم استهلاك الموجودات الثابتة بأقساط متساوية على مدى العمر الانتاجي المتوقع لهذه الموجودات .

هـ ـ استثمارات متاجرة في عقارات وسندات العقار

يجرى تقييم الاستثمارات بسعر التكلفة أو تقدير مجلس الادارة . ان جميع الاستثمارات في العقار اعتبرت استثمارات متاجرة وبالتالي فانه لم يؤخذ عليها استهلاك .

و ـ انشاءات قيد التنفيذ وايرادات العقود

تم تقييم الاعمال قيد التنفيذ بالتكلفة المباشرة ناقصا مخصصات لأى خسائر محتملة ودفعات مستلمة على الحساب . ان التكلفة تتضمن المصروفات المباشرة . ان الايرادات من العقود الانشائية تؤخذ عند اكتمال المشروع .

ز ـ مكافأة انهاء الخدمة للموظفين

يتم احتساب مكافأة انهاء الخدمة للموظفين حسب مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف وذلك وفقا لأحكام قانون العمل الكويتي .

٤ ـ حسابات الاستثمار

ان جميع ودائع الاستثمار هي لفترة سنة واحدة . ان وديعة الاستثمار المطلقة المستمرة تجدد تلقائيا عند تاريخ استحقاقها لفترة مماثلة مالم يخطر العميل الشركة عدم رغبته في التجديد خطيا قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق . ان حسابات الودائع والتوفير تخول بيت التمويل الكويتي حق استثمارها وتستلم أو تتحمل حصة من الأرباح أو الخسائر المحققة وبالنسبة التي تحددها الادارة في نهاية كل سنة . ووفقا لأحكام النظام الأساسي فان حصة بيت التمويل الكويتي كشريك مضارب على الودائع هي عشرين في المائة من الأرباح ممثلة بعشرة في المائة للاحتياطي الأجباري وعشرة في المائة للاحتياطي العام ، كما جاء في المادة ٥٨ من النظام الاساسي .

٥ ـ الاحتياطي الاجباري

وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة يقتطع عشرة في المائة من الارباح الصافية وتخصص لحساب الاحتياطي الاجباري .

ولا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري على المساهمين وانما يجوز استعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل الى ٥٪ في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد . واذا زاد الاحتياطي الاجباري على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية العمومية أن تقرر وقف اقتطاعه أو استعمال ما زاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها .

٦ ـ الاحتياطي الاختياري

	١٩٧٩ دينار كويتي	١٩٧٨ دينار كويتي
الرصيد في أول السنة	٥٢,٩٦٦	—
الزكاة المدفوعة	(٢,٦٤٨)	—
المحول من ارباح السنة	٣٤٣,٩٧٥	٥٢,٩٦٦
	٣٩٤,٢٩٣	٥٢,٩٦٦

تم اقتطاع عشرة في المائة من الأرباح وفقا لأحكام النظام الاساسي ويجوز وقف الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة . ليست هناك أية قيود على توزيع هذا الاحتياطي .

٧ ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تم احتساب المخصص العائد لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي على النحو التالي :

	دينار كويتي	دينار كويتي
صافي ربح السنة		٣,٤٣٩,٧٥٢
ناقصا : الاحتياطي القانوني	٣٤٣,٩٧٥	
حصة المودعين من صافي الربح	٢,٤٧٤,٦٥٠	
		٢,٨١٨,٦٢٥
صافي الربح الخاضع للمخصص		٦٢١,١٢٧
٥٪ من صافي الربح الخاضع للمخصص		٣١,٠٥٦

٨ ـ التزامات رأسمالية

بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ صادق مجلس الادارة على مصروفات رأسمالية بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي (١٩٧٨ ـ ٣٣,٤٤٨ دينار كويتي)

٩ ـ الأرقام المقارنة

ان بعض الأرقام المقارنة لسنة ١٩٧٨ قد جرى تعديلها لتتفق مع التصنيف الحالي .